الهشاشة الاقتصادية والتطرف العنيف في المغرب: مقاربة تحليلية لمؤشري الفقر والبطالة

سلوى السماتي *

الملخص

يتناول هذا المقال العلاقة بين الهشاشة الاقتصادية والتطرف العنيف في المغرب، من خلال تحليل دور كلٍّ من الفقر والبطالة باعتبارهما عاملين بنيويين غير مباشرين يُسهمان في تهيئة بيئات اجتماعية قابلة للاستقطاب الراديكالي. وينطلق المقال من نقد المقاربات الاختزالية التي تربط التطرف بالعامل الاقتصادي ربطًا سببيًا مباشرًا، ليقترح بدلًا من ذلك قراءة تحليلية ترى في الفقر والبطالة عناصر ضمن منظومة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية والسياسية.

ويستند البحث إلى مقاربة تحليلية وصفية، مدعومة بمعطيات إحصائية وطنية ودراسات ميدانية، مع توظيف حالات واقعية من السياق المغربي، خاصة تفجيرات 2003 و2007 وخلية شمهروش، قصد إبراز كيف تسهم أوضاع الهشاشة الاقتصادية، ولا سيما البطالة وعدم الاستقرار المهني، في إضعاف الاندماج الاجتماعي وتعزيز قابلية بعض الأفراد للانخراط في مسارات التطرف العنيف. كما يُظهر المقال أن البطالة لا تعمل بوصفها سببًا مباشرًا للإرهاب، وإنما كعامل ضاغط يُفاقم الإحباط، ويُغذّي الإحساس بالإقصاء، ويفتح المجال أمام الخطابات المتطرفة التي تقدم وعودًا بالانتماء والمعنى والاعتراف.

وتخلص الدراسة إلى أن الهشاشة الاقتصادية، حين تقترن بضعف الحماية الاجتماعية، وانسداد آفاق الإدماج، وتراجع الثقة في المؤسسات، تُسهم في إنتاج بيئات اجتماعية هشّة تُسهّل عمليات الاستقطاب الراديكالي، خاصة في الأوساط الحضرية

* دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية وباحثة في قضايا الإرهاب والتطرف بالمرصد المغربي حول التطرف والعنف.

الهامشية. كما تؤكد على ضرورة تجاوز المقاربات الأمنية والاقتصادية الضيقة، واعتماد مقاربة شمولية تدمج الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية في سياسات الوقاية من التطرف، بما يعزز مناعة المجتمع ويحد من قابلية انزلاقه نحو العنف.

الكلمات المفتاحية: الهشاشة الاقتصادية – الفقر – البطالة –الإرهاب– التطرف العنيف.

Abstract

This article examines the relationship between economic vulnerability and violent extremism in Morocco, with particular attention to poverty and unemployment as structural—yet indirect—factors shaping pathways toward radicalization. It challenges reductionist interpretations that establish a direct causal link between economic deprivation and terrorism, and instead proposes an analytical framework that situates poverty and unemployment within a broader constellation of social, psychological, and cultural dynamics.

The study adopts a descriptive–analytical approach, drawing on national statistical data, academic literature, and empirical case studies related to major terrorist incidents in Morocco, notably the 2003 and 2007 attacks and the Shamaresh (Imlil) cell. Through this approach, the article highlights how economic precariousness—especially unemployment and unstable labor conditions—contributes to weakening social integration, increasing feelings of exclusion, and amplifying vulnerability to extremist recruitment, without constituting a direct or deterministic cause of violent behavior.

The findings demonstrate that unemployment operates as a structural vulnerability factor that intensifies frustration, social marginalization, and identity crises, particularly among youth living in marginalized urban environments. When combined with weak institutional trust, limited opportunities for social mobility, and fragile community cohesion, such conditions create fertile ground for extremist narratives that promise meaning, belonging, and symbolic empowerment.

The article concludes that economic vulnerability, when intersecting with social exclusion and psychological fragility, contributes to the production of environments conducive to violent radicalization. It therefore argues for moving beyond narrowly securitized or economic approaches and adopting a comprehensive preventive strategy that integrates social, economic, psychological, and cultural dimensions. Strengthening social inclusion, promoting sustainable employment, and reinforcing community resilience emerge as key pillars for effectively countering violent extremism and enhancing

human security in the Moroccan context.

Keywords: Economic vulnerability – Unemployment– Poverty – Terrorism – Violent extremism – Structural factors – Social marginalization.

المقدمة

أضحت ظاهرة الإرهاب، خلال العقود الأخيرة، من أكثر الظواهر تعقيدًا وتشابكًا في حقل الدراسات السياسية والأمنية، بالنظر إلى تعدد مستويات اشتغالها وتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، فضلًا عن ارتباطها بتحولات محلية وإقليمية ودولية متسارعة. فلم يعد الإرهاب يُختزل في كونه فعلًا عنيفًا معزولًا أو ردّ فعل ظرفي على حدث سياسي أو أمني محدد، بل أصبح يُنظر إليه باعتباره نتاجًا لبُنى اجتماعية مختلّة، تتغذى من هشاشة اقتصادية مزمنة، ومن اختلالات عميقة في مسارات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ومن أزمات هوية وانتماء تُضعف علاقة الفرد بالمجتمع والدولة.[1]

وفي هذا الإطار، حظيت العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والتطرف العنيف باهتمام واسع داخل الأدبيات الأكاديمية وصناعة القرار العمومي، حيث ساد لفترة طويلة تصور تبسيطي يربط بين الفقر والإرهاب بعلاقة سببية مباشرة، مفاده أن الحرمان المادي يولّد تلقائيًا سلوكًا عنيفًا أو نزوعًا نحو التطرف.[2] وقد انعكس هذا التصور في عدد من الخطابات السياسية والإعلامية، كما تجلّى في بعض الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب التي جعلت من التنمية الاقتصادية أداة مركزية لتحصين المجتمعات، انطلاقًا من فرضية مفادها أن تحسين الأوضاع المعيشية كفيل بتقليص قابلية الأفراد للانخراط في التنظيمات المتطرفة.[3]

1- Roy Olivier. *The Politics of Chaos in the Middle East*. New York: Columbia University Press. 2008 pp. 14-17.

2- Krueger, A. B., & Malečková, J. (2003). Education, poverty and terrorism: Is there a causal connection? *Journal of Economic Perspectives, 17*(4), 119–144. https://doi.org/10.1257/089533003772034925

3- *Preventing violent extremism through inclusive development and the promotion of tolerance*. United Nations Development Programme.2016 https://www.undp.org/publications/preventing-violent-extremism-through-inclusive-development-and-promotion-tolerance

غير أن هذا الطرح، على الرغم من وجاهته الجزئية، سرعان ما اصطدم بحدوده التفسيرية، خاصة في ضوء نتائج دراسات ميدانية وأبحاث مقارنة أظهرت أن عددًا مهمًا من المنخرطين في التنظيمات الإرهابية لا ينتمون بالضرورة إلى الفئات الأشد فقرًا أو تهميشًا، بل إن بعضهم ينحدر من أوساط اجتماعية متوسطة أو يمتلك مستويات تعليمية ومهنية معتبرة4. وقد بينت أعمال باحثين من قبيل *Martha Crenshaw* و*Marc Sageman* و*Olivier Roy* أن التطرف العنيف لا يمكن فهمه من خلال العامل الاقتصادي وحده، بل من خلال تفاعل معقد بين البنى الاجتماعية، والتمثلات الرمزية، وأزمات الهوية، والشعور بالاغتراب، وضعف الانتماء، وانسداد قنوات الإدماج السياسي والاجتماعي.

في هذا الإطار، يبرز مفهوم الهشاشة الاقتصادية بوصفه إطارًا تحليليًا أكثر قدرة على تفسير العلاقة غير الخطية بين الفقر والتطرف العنيف. فالهشاشة لا تقتصر على ضعف الدخل أو تدني القدرة الشرائية، بل تشمل حالة مركبة من عدم الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع نسب البطالة—خصوصًا في صفوف الشباب— وهشاشة فرص الشغل، واتساع دائرة العمل غير المهيكل، وتراجع الحماية الاجتماعية، إلى جانب تآكل الثقة في المؤسسات وتضاؤل الأفق المستقبلي. وتُنتج هذه العوامل مجتمعة بيئات اجتماعية هشّة، قابلة للاختراق من قبل الخطابات الراديكالية، دون أن يعني ذلك بالضرورة تحوّل كل من يعيش هذه الأوضاع إلى فاعل عنيف.

ومن هذا المنظور، لا تُعدّ البطالة مجرد مؤشر اقتصادي، بل تمثل عاملًا بنيويًا له أبعاد نفسية واجتماعية ورمزية عميقة، إذ تساهم في خلق شعور بالإقصاء وفقدان القيمة الاجتماعية، وتُضعف الإحساس بالانتماء والجدوى، خصوصًا لدى فئة الشباب التي تجد نفسها أمام انسداد في آفاق الاندماج الاجتماعي والمهني. وفي ظل هذا الفراغ، تصبح بعض الخطابات المتطرفة قادرة على تقديم بدائل رمزية تمنح الأفراد الإحساس بالهوية والمعنى والاعتراف، وهو ما يجعل البطالة عنصرًا مركزيًا في فهم قابلية الاستقطاب5، دون أن تكون سببًا ميكانيكيًا أو حتميًا للتطرف.

في السياق المغربي، تكتسي دراسة العلاقة بين الهشاشة الاقتصادية والتطرف العنيف أهمية خاصة، بالنظر إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها

4- Sageman Marc. Understanding terror networks. University of Pennsylvania Press. p. 74

5- Sageman Marc. ibid. pp. 142–145.

المجتمع خلال العقود الأخيرة، وما رافقها من تفاوتات مجالية متزايدة، واتساع الفجوة بين المركز والهامش، وبروز أنماط جديدة من الهشاشة الحضرية، خصوصًا داخل الأحياء الشعبية والمجالات شبه الحضرية6. ورغم الجهود التي بذلتها الدولة في إطار السياسات العمومية، ولا سيما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج الإدماج الاقتصادي، فإن استمرار معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب، يطرح تساؤلات عميقة حول محدودية المقاربات التنموية التقليدية في تحصين المجتمع من مخاطر التطرف العنيف.

وانطلاقًا من ذلك، تطرح هذه الدراسة الإشكالية المركزية التالية: **إلى أي حد تُسهم الهشاشة الاقتصادية، ولا سيما الفقر والبطالة، في إنتاج بيئات اجتماعية حاضنة للتطرف العنيف في المغرب؟ وهل يمكن اعتبار هذه العوامل محددات مباشرة للسلوك الإرهابي، أم أنها تشتغل ضمن منظومة معقدة من التفاعلات السياسية الاجتماعية والنفسية والثقافية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تعتمد هذه الدراسة مقاربة تحليلية تركيبية، تجمع بين الاستقراء النظري للأدبيات العلمية في مجال اقتصاديات الإرهاب والهشاشة، والتحليل الوصفي–التفسيري للمعطيات الإحصائية والمؤشرات السوسيو-اقتصادية ذات الصلة. كما تُوظف منهج دراسة الحالة لتحليل بروفايلات بعض الخلايا الإرهابية في المغرب، خصوصًا تفجيرات سنتي 2003 و2007، وخلية "شمهروش"، بما يُتيح فهم السياقات البنيوية والاجتماعية المصاحبة لمسارات التطرف. وتهدف الدراسة أيضًا إلى تتبع السياسات العمومية المتبناة لمواجهة الظاهرة، وتقييم مدى نجاعتها في تقليص القابلية للاستقطاب العنيف.

المحور الأول: الهشاشة الاقتصادية وحدود التفسير السببي للظاهرة الإرهابية

تعد العلاقة بين الفقر والبطالة والظاهرة الإرهابية من القضايا الإشكالية والمعقدة في الدراسات السياسية والأمنية، نظرًا لتداخل عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وثقافية متعددة في تشكيلها. وقد ساد لفترة طويلة تصورٌ تبسيطي يفترض وجود علاقة سببية مباشرة تجعل من الفقر والبطالة محركين أساسيين

6- World Bank. (2022). *Morocco Economic Monitor: Resilience Amid* Global *Turbulence*. Washington, DC: World Bank Group. https://documents.worldbank.org

للإرهاب، انطلاقًا من أن الحرمان الاقتصادي وما يصاحبه من إحباط ويأس قد يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل عنيفة للتعبير عن احتجاجهم أو تحسين أوضاعهم.

في هذا السياق، ذهبت بعض الدراسات إلى اعتبار الفقر والبطالة من أبرز الدوافع التي تُسهم في تغذية الإرهاب، خاصة في البيئات الهشة اقتصاديًا، حيث تستغل التنظيمات الإرهابية أوضاع التهميش والحرمان لاستقطاب الأفراد عبر تقديم إغراءات مادية، أو وعود بفرص عمل، أو توفير بعض الخدمات الاجتماعية، بما يسهل عملية التجنيد ويعزز انتشارها.[7] ويُنظر هنا إلى العوامل الاقتصادية بوصفها عناصر مساعدة تهيئ الأرضية المناسبة لتقبل الخطاب المتطرف والانخراط في العنف.

في المقابل، تنفي دراسات أخرى وجود علاقة حتمية أو مباشرة بين الفقر والبطالة والإرهاب، معتبرة أن الظاهرة الإرهابية ترتبط أساسًا بدوافع سياسية وإيديولوجية، ولا يمكن تفسيرها اختزالًا في العوامل الاقتصادية. ويستند هذا الاتجاه إلى معطيات تُظهر أن العديد من المنخرطين في الإرهاب لا ينحدرون بالضرورة من أوساط فقيرة أو من بيئات تعاني معدلات مرتفعة من البطالة، كما أن الغالبية الساحقة من الفقراء والعاطلين عن العمل لا ينخرطون في العنف الإرهابي.

وبين هذين الاتجاهين، برزت مقاربات وسطية ترى أن الفقر والبطالة قد يشكلان عوامل مساعدة أو ظرفية تسهم في بروز الإرهاب دون أن تكون أسبابًا كافية أو حتمية لحدوثه. فالعلاقة بين هذه المتغيرات تبقى نسبية ومتغيرة من مجتمع إلى آخر، وتتأثر بدرجة التفاوت الاجتماعي، ومستوى التنمية، وقوة المؤسسات، وطبيعة السياقات السياسية والثقافية.[8] وهو ما يجعل من الصعب تعميم نموذج تفسيري واحد، ويؤكد ضرورة مقاربة الظاهرة الإرهابية ضمن إطار تحليلي مركب يأخذ بعين الاعتبار تعدد العوامل وتشابكها.

أولا: الحجج التجريبية المفسرة للعلاقة بين الفقر والإرهاب

يعد الفقر مشكلة اجتماعية عامة تعاني منها مختلف المجتمعات بدرجات متفاوتة، لما يخلّفه من شعور بالحرمان والاستياء، ويُسهم في خلق بيئة قابلة لانتشار

7 –ذياب موسى البداينة. التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. الطبعة الأولى. 2010. ص37.

8- Gold, David. Economics of Terrorism. Graduate Program in International Affairs, New School University, p8.

العنف والجريمة. وغالبًا ما يُنظر إلى الفقر بوصفه عاملًا محفزًا مباشرًا أو غير مباشر لمظاهر الانحراف والعنف، خاصة الفقر الجماعي الذي يعد أكثر ارتباطًا بالظاهرة الإرهابية، إذ يمكن توظيفه أيديولوجيًا لتغذية مشاعر الظلم والاحتقان وتبرير العنف ضد الآخر.[9] فانتشار الفقر على نطاق واسع يرتبط عادة بتدني مستويات التنمية، وضعف الخدمات، وتراجع مستوى المعيشة، وهي عوامل قد تُهيئ بيئة ملائمة لظهور خطابات الغضب والاحتجاج والتطرف.

ومع ذلك، تشير الدراسات إلى تباين واضح في تقييم العلاقة بين الفقر والإرهاب؛ فبينما يؤكد بعض الباحثين وجود ارتباط بينهما، تنفي دراسات أخرى أن يكون الفقر سببًا حتميًا للإرهاب، معتبرة أنه عامل مساعد محتمل لا أكثر، ضمن منظومة معقدة من الدوافع المتداخلة.

أ: الحجج التجريبية التي تنفي العلاقة بين الفقر والإرهاب

تذهب مجموعة من الحجج والدراسات التجريبية إلى نفي وجود علاقة سببية مباشرة بين الفقر والإرهاب، مؤكدة أن العوامل المحفِّزة على التطرف تتجاوز البعد الاقتصادي. ففي هذا السياق، أجرى مارك ساغمان (Marc Sageman) دراسة موسعة بعنوان Understanding Terror Networks، اعتمد فيها على مقابلات مع أكثر من أربعمائة عنصر من تنظيم القاعدة ينتمون إلى جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية هؤلاء الأفراد ينحدرون من خلفيات اقتصادية ميسورة نسبيًا، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، كما أن نحو 66% منهم تلقوا تعليمًا جامعيًا، فيما اشتغل عدد مماثل في مهن مهنية أو شبه مهنية، وهو ما يتعارض مع فرضية الفقر بوصفه دافعًا رئيسيًا للإرهاب. [10]

وفي الاتجاه نفسه، خلص ألبرتو أبادي (Alberto Abadie) في دراسته المعنونة Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين الفقر والإرهاب. وتُظهر نتائجه أن أي ارتباط محتمل بين الظاهرتين يختفي عند إدراج متغيرات حاسمة مثل الانقسامات العرقية والدينية ومستوى

9- Hany Ali Nasira.Terrorism and Poverty: A Dialectical Dilemma. Drivers of Terrorism. A monthly publication issued by the Islamic Military Counter-Terrorism Coalition. March 2023.

10- Sageman, M. Understanding Terror Networks. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press. 2004.

الحريات السياسية، ما يشير إلى أن هذه العوامل تلعب دورًا أكثر تأثيرًا من الوضع الاقتصادي وحده. [11]

كما تناولت دراسة أنيا دالغارد-نيلسن (Anja Dalgaard-Nielsen) المعنونة Violent Radicalization in Europe: What We Know and What We Do Not Know ظاهرة الإرهاب المحلي في أوساط الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين في فرنسا، ممن أُدينوا بتورطهم في أنشطة إرهابية. وخلصت الدراسة إلى أن الفقر لا يشكّل العامل الحاسم في مسار التطرف، بل إن أزمات الهوية والشعور بالتهميش الثقافي والاجتماعي تمثل المحرك الأساسي للانخراط في العنف المتطرف.[12]

وعلى نحو مماثل، شكّك عدد من الباحثين، من بينهم جيمس بيازا،[13] وألبرتو أبادي، وكلود بيريبي،[14] في الفرضية التي تربط الفقر بالإرهاب ربطًا مباشرًا. وفي هذا الإطار، توصل آلان كروغر وجيتكا مالكوفا في دراستهما Education, Poverty and Terrorism: Is There a Causal Connection? إلى أن الحرمان الاقتصادي قد يكون عاملًا مساعدًا في بعض الحالات، لكنه لا يشكل سببًا حتميًا. إذ بيّنت نتائجهما أن مخططي العمليات الإرهابية غالبًا ما يكونون أكثر تعليمًا وأعلى دخلًا، في حين ينتمي منفذو العمليات إلى فئات أقل دخلًا وتعليمًا، ما يعكس تعقيد البنية الاجتماعية داخل التنظيمات الإرهابية. [15]

وأخيرًا، يؤكد يورغنسمير وكيتس وجيفرسون في دراستهم المعنونة On the Geography of Hate أن أنماطًا معينة من الإرهاب، ولا سيما الإرهاب الديني والأيديولوجي، إضافة إلى الإرهاب الإلكتروني، لا تحرّكها الدوافع الاقتصادية أو

11- AbadieAbadie. Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism. The National Bureau of Economic Research. October 2004.

12- Dalgaard-Nielsen Anja. Violent Radicalization in Europe: What We Know and What We Do Not Know. Studies in Conflict & Terrorism, Volume 33, 2010 - Issue 9.

13- Piazza, J. A. Rooted in Poverty? Terrorism, Poor Economic Development, and Social Cleavages. Terrorism and Political Violence, 18(1). 2006. 159–177. https://doi.org/10.1080/095465590944578

14- Siddharta Mitra. Poverty and Terrorism.op.cit.

15- Krueger Alan B., & Malečková Jitka. Education, Poverty, and Terrorism: Is There a Causal Connection?. Journal of Economic Perspectives, 17(4). 2003. p.119-144. https://doi.org/10.1257/089533003772034925

أوضاع الفقر، بل ترتبط أساسًا بعوامل فكرية ورمزية وهوياتية، ما يعزز الطرح القائل بعدم كفاية الفقر لتفسير الظاهرة الإرهابية.[16]

ب: الحجج التجريبية التي تؤكد وجود علاقة بين الفقر والإرهاب

تؤكد عدد من الدراسات وجود ارتباط بين الفقر والانخراط في النشاط الإرهابي في سياقات جغرافية مختلفة. ففي بعض مناطق القرن الإفريقي، ولا سيما في الصومال، بيّنت أبحاث ميدانية أن انضمام عدد من المراهقين إلى الجماعات الإرهابية يرتبط أساسًا بدوافع اقتصادية، حيث يُنظر إلى هذه الجماعات بوصفها مصدرًا للحصول على الدخل، أكثر من كونها فضاءً للتعبير الأيديولوجي أو الديني.[17]

وفي السياق ذاته، يشير ستيوارت غوتليب (Stuart Gottlieb) في دراسته المعنونة Debating Terrorism and Counterterrorism: Conflicting Perspectives on Causes, Contexts, and Responses إلى أن الحافز الاقتصادي يشكّل عاملًا رئيسيًا في انضمام الأفراد إلى التنظيمات الإرهابية في بعض مناطق باكستان وأفغانستان، حيث تطغى الاعتبارات المعيشية على الدوافع الفكرية أو العقائدية. [18]

وتستند هذه المقاربة إلى خلفية نظرية مستمدة من علم الجريمة، ترى وجود صلة وثيقة بين الفقر والسلوك الإجرامي. فقد قدّم غاري بيكر (Gary S. Becker)، في دراسته Crime and Punishment: An Economic Approach، تحليلًا اقتصاديًا للجريمة مفاده أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على حسابات عقلانية توازن بين الكلفة المتوقعة والعائد المحتمل ومستوى المخاطرة. ووفقًا لهذا المنظور، فإن الأفراد الذين يعانون من الفقر يكونون أكثر استعدادًا لتحمّل المخاطر بحثًا عن مكاسب مالية، مقارنة بمن يتمتعون باستقرار اقتصادي. [19]

16- Philip N. Jefferson and Frederic L. Pryor. On the Geography of HAccessede. Economic Letters, 65(3).December 1999. https://doi.org/10.1016/S0165-1765(99)00164-0.

17- Alexander Meleagrou-Hitchens. ICSR Insight - Al-Shabaab: Recruitment and Radicalization in Kenya. ICSR. November 22, 2012. last visit:24.09.2024. http://icsr.info.

18- Gottlieb, S. Debating. Terrorism and Counterterrorism: Conflicting Perspectives on Causes, Contexts, and Responses. Los Angeles: CQ Press. 2014.

19- Gary S. Becker. Crime and Punishment: An Economic Approach. The Economic Dimensions of Crime.1968. https://doi.org/10.1007/978-1-349-62853-7_2.

غير أن بعض الدراسات التجريبية تعتبر الفقر سببا نحو التطرف العنيف ولكن غير مباشر، إذ خلصت دراسة كروغ وماليكوفا المعنونة The Economics and the Education of Suicide Bombers إلى أن اعتبار الفقر سببًا مباشرًا للإرهاب لا ينسجم مع واقع أن عددًا كبيرًا من منفذي العمليات الانتحارية في فلسطين ومناطق أخرى من الشرق الأوسط لا ينحدرون من أسر فقيرة. ومع ذلك، تشير الدراسة إلى أن الفقر قد يكون عاملًا مؤثرًا على المستوى الجماعي، إذ يمكن أن يدفع الإحساس بالتهميش الاقتصادي أو استغلال جماعة معينة أفرادًا من طبقات اجتماعية مختلفة، بما في ذلك الميسورين، إلى الانخراط في العنف الإرهابي.[20]

وفي اتجاه مماثل، تناولت دراسة سيدهارتا ميترا (Sidhartha Mitra) المعنونة Poverty and Terrorism حالات من أمريكا اللاتينية، مثل كولومبيا والإكوادور، إلى جانب بعض مناطق الهند، خاصة في الشمال الشرقي. وركزت الدراسة على الفترة الممتدة بين عامي 1997 و2005، مبيّنة أن متوسط دخل الفرد كان دون المعدل العالمي، ما أدى إلى اتساع رقعة الفقر. وتُظهر النتائج أن هذه الأوضاع الاقتصادية دفعت بعض الأفراد، دون غيرهم، إلى الانخراط في أنشطة إرهابية، الأمر الذي يعزز فكرة أن الفقر قد يشكّل عاملًا محفزًا، لكنه لا يُعد سببًا حتميًا أو كافيًا بمفرده لظهور الإرهاب.[21]

وفي نفس الإطار، ميز تيد روبرت غور (Ted Robert Gurr) من خلال نظرية الحرمان النسبي بين الفقر الموضوعي والشعور الذاتي بالحرمان، معتبرًا أن العنف لا ينجم عن نقص الموارد في حد ذاته، بل عن الفجوة بين تطلعات الأفراد وقدرتهم الفعلية على تحقيقها. ويؤدي هذا التباين إلى توليد مشاعر الإحباط والظلم والتهميش، التي قد تتحول إلى سلوك عنيف، خاصة في السياقات التي تغيب فيها قنوات المشاركة السياسية والتغيير السلمي.

ويسهم أمارتيا سن (Amartya Sen) في توسيع هذا التحليل عبر مقاربة القدرات، التي تنظر إلى الفقر بوصفه حرمانًا متعدد الأبعاد يتجاوز ضعف الدخل ليشمل نقص التعليم، ورداءة الخدمات، وغياب الأمن الاجتماعي، بما يقلّص قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة في المجتمع.[22] في هذا السياق، تصبح الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية عاملًا يزيد من قابلية الأفراد للتأثر بالخطابات المتطرفة التي تعدهم بالكرامة والاعتراف والانتماء.

20- Krueger Alan B., & Malečková Jitka. Education, Poverty, and Terrorism:. Op.cit.

21- Siddharta Mitra. Poverty and Terrorism. The Economics of Peace and Security Journal. Vol. 3, No. 2.2008.

22- أمارتيا سن. فكرة العدالة. ترجمة مازن جندلي. بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون. 2010.

كما تعمق تحليلات بيير بورديو (Pierre Bourdieu) هذا الفهم من خلال إبراز دور ضعف الرأسمال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلى جانب العنف الرمزي، في إنتاج الإقصاء البنيوي، بما يراكم الإحباط الاجتماعي ويتيح للتنظيمات المتطرفة إعادة تأويل المعاناة في إطار صراعي أو هوياتي.[23]

ثانيا: الحجج التجريبية المفسرة للعلاقة بين البطالة والإرهاب

تعتبر البطالة حالة اجتماعية واقتصادية يعجز فيها الفرد القادر على العمل عن الحصول على فرصة مناسبة، ما يولّد لديه شعورًا بالعوز والإحباط، خاصة عندما تكون مفروضة عليه وليست ناتجة عن اختيار شخصي.[24] ويؤدي هذا الوضع إلى الإحساس بالعجز وفقدان الجدوى، الأمر الذي يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل لتأمين الدخل أو لإعطاء معنى لحياتهم، سواء عبر أنشطة غير مشروعة أو من خلال الانجذاب إلى خطابات متطرفة تستثمر هذا الفراغ النفسي والاجتماعي.[25]

في هذا السياق، تصبح فئة العاطلين عن العمل أكثر عرضة للاستقطاب من قبل الجماعات المتطرفة، التي تستغل هشاشتهم الاقتصادية والنفسية عبر تقديم إغراءات مادية أو منحهم شعورًا بالانتماء والهوية والغاية. وبذلك، يمكن النظر إلى البطالة بوصفها عاملًا مساعدًا يسهل عملية التجنيد والانخراط في الأنشطة الإرهابية، لا سيما في البيئات التي تعاني من ضعف فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[26]

وقد تم إجراء العديد من الدراسات البحثية حول العلاقة بين البطالة والظاهرة الإرهابية، وكما هو الحال بالنسبة للفقر، أكدت بعض هذه الدراسات وجود ارتباط مباشر بين ارتفاع معدلات البطالة وتنامي الإرهاب، بينما نفت دراسات أخرى هذه العلاقة، معتبرة أن البطالة لا تُعد سببًا حتميًا للإرهاب، بل عاملاً ظرفيًا يتداخل مع

23- بيير بورديو. بؤس العالم: رغبة الإصلاح. الجزء الأول. ترجمة محمد صبح. مراجعة لفيصل دراج. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر،2010. ص. 240.

24- Henri-Louis Védie - Fiche 20. Le chômage – Macroéconomie. Cairn.info. 2011 Sur le site électronique. Consulté le 18 Novembre 2024. https://shs.cairn.info .

25- Jong-Rong Chen & Chin-Hsien Hsu. Unemployment and crime: the role of apprehension. Published in European Journal of Law and Economics, Volume 45. 2018. P59–80.

26- درو ميخائيل، جولي نورما. «شباب اللاجئين والبطالة والإرهاب: الخرافة ومواجهتها». مراجعة الهجرة القسرية. مركز دراسات اللاجئين، تاريخ آخر زيارة: 19 دجنبر 2025.. www.fmreview.org

عوامل أخرى سياسية وإيديولوجية واجتماعية، وهو ما يعكس تعقيد العلاقة بين الظاهرتين وتباينها بحسب السياقات المختلفة.

أ: الحجج والدراسات التي تنفي العلاقة بين البطالة والظاهرة الإرهابية

تندرج ضمن هذا الاتجاه دراسة كريمر (Cramer) المعنونة ب «Unemployment and Participation in Violence»، حيث عارض كريمر معدل البطالة كمتنبئ بالإرهاب، مشيرًا إلى أنه ليس مؤشرًا متطورًا بشكل جيد وأن تأثيره يتم تخفيفه بواسطة متغيرات أخرى غير سوق العمل.[27]

كما أجرت الباحثة «بيازا Piazza» تحليلًا ضمن دراسة بعنوان: «Rooted in Poverty?: Terrorism, Poor Economic Development, and Social Cleavages»، مستند إلى الفقر؟: الإرهاب، التنمية الاقتصادية الضعيفة، والانقسامات الاجتماعية.[28] بحثت من خلاله في العلاقة بين الإرهاب وضعف التنمية الاقتصادية، مع تركيز خاص على الفجوات الاجتماعية بوصفها عوامل محتملة لتفسير صعود التطرف العنيف. غير أن نتائج الدراسة لم تُظهر وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين معدلات البطالة أو غيرها من المؤشرات الاقتصادية وبين وقوع الحوادث الإرهابية. في المقابل، خلُصت إلى أن الاعتبارات السياسية، لاسيما قمع الدولة وطبيعة النظام الحزبي، تشكل دوافع أكثر تأثيرًا في تفسير نشأة الإرهاب.

كما قام الباحثان» كاروسو وجافريلوفا» بدراسة العلاقة بين بطالة الشباب الفلسطيني وتصاعد الأعمال الإرهابية، وذلك من خلال بحثهما المعنون «Youth Unemployment, Terrorism and Political Violence: Evidence from the Israeli/Palestinian Conflict».[29] وقد توصلا إلى أن هناك ترابطًا واضحًا بين ارتفاع معدلات البطالة والعنف السياسي، إذ تشير نتائج الدراسة إلى أن البطالة تمثل عاملًا منبّئًا بحدوث أعمال العنف والإرهاب في سياق الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

27- Cramer, C. World Development Report 2011: Unemployment and participation in violence. Open Knowledge Repository. 2010. Accessed December 19, 2025. https://openknowledge.worldbank.org

28- Piazza, J. A. Rooted in poverty? Terrorism, poor economic development, and social cleavages. Terrorism and Political Violence. Volume 18, 2006 - Issue 1. p,159–177.

29- Caruso, R., & Gavrilova, E. Youth unemployment, terrorism and political violence, evidence from the israeli/palestinian conflict. Peace Economics, Peace. Science & Public Policy, 18(2). August 24, 2012.

وهو ما يوحي بأن للبطالة دورًا محتملًا في تغذية الظاهرة الإرهابية، وإن كان تأثيرها يتعزز في سياقات النزاع السياسي والاجتماعي الحاد.

وفي دراسة أخرى «لغولدشتاين Goldstein, K» بعنوان «Unemployment, inequality and terrorism: Another look at the relationship between economics and terrorism». «أن البطالة إلى جانب الافتقار إلى الحرية السياسية، تشكل عاملاً مهماً في تأجيج الإرهاب. وهذا يعني أن البطالة تعد معاملا مساهما مثلها مثل الفقر في انتشار الإرهاب، لكن ليست دافعا حتميا لذلك.[30]

ب: الحجج التجريبية التي تؤكد العلاقة بين البطالة والظاهرة الإرهابية

في إطار الدراسات التجريبية التي أكدت على العلاقة بين البطالة والظاهرة الارهابية، توصلت ريتشاردسون في دراسة بعنوان «What Terrorists Want: Understanding the Enemy, Containing the Threat»، بناءً على دراسة استقصائية أجريت في 56 دولة في الفترة من 1980 إلى 2008، سعت إلى تحديد ما إذا كان تأثير التفاعل بين البطالة والتعليم العالي يرتبط بشكل إيجابي بزيادة الهجمات الإرهابية.[31] ورغم أن ريتشاردسون لم تجد مثل هذه العلاقة، إلا أنها أظهرت أن هناك تأثيرا ملحوظا بين البطالة والإرهاب. على وجه التحديد، عانت البلدان التي وقعت فيها حوادث إرهابية، المزيد من حوادث الإرهاب عندما كان معدل البطالة مرتفعا. وقد دفعت هذه النتيجة ريتشاردسون إلى استنتاج أن البلدان التي لديها فرص عمل أقل هي أكثر عرضة للمعاناة من الهجمات الإرهابية.

بالإضافة إلى ذلك، قام إسماعيل وأمجد في دراسة بعنوان « Cointegration-causality analysis between terrorism and key macroeconomic indicators» بدراسة الروابط بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والإرهاب لباكستان باستخدام البيانات السنوية من 1972 إلى 2011، ووجدوا صلة بين البطالة والإرهاب.[32]

30- Goldstein, K. Unemployment, inequality and terrorism: Another look Accessed the relationship between economics and terrorism. Undergraduate Economic Review, 1(2005). Accessed December 19, 2025. https://digitalcommons.iwu.edu

31- Louise Richardson – What Terrorists Want: Understanding the Enemy, Containing the Threat. Random House Publishing Group. New York .13 nov. 2007.

32- Ismail, A., & Amjad, S. Cointegration-causality analysis between terrorism and key macroeconomic indicators. International Journal of Social Economics, 41(8).13 August 2014. p 664–682.

كما توصل «أويفوسي» أيضا في دراسته أن ارتفاع معدل البطالة يزيد من استعداد العاطلين عن العمل للانضمام إلى الجماعات الإرهابية.[33]

وبالنظر إلى تباين نتائج الدراسات السابقة، سواء من حيث الأدوات المنهجية أو السياقات الجغرافية والسياسية، يظل فهم العلاقة بين البطالة والإرهاب رهينًا بخصوصيات كل دولة على حدة. ففي حين أظهرت بعض الحالات وجود ارتباط واضح بين الهشاشة الاقتصادية وتصاعد العنف السياسي، فإن دراسات أخرى أشارت إلى محدودية هذا الارتباط لصالح عوامل أخرى منها السياسية والمؤسساتية.

المحور الثاني: الفقر والبطالة في تشكل بروفايلات التطرف العنيف بالمغرب

عدّ الفقر والبطالة من أبرز العوامل البنيوية التي أسهمت، بدرجات متفاوتة، في تشكّل بروفايلات التطرف العنيف بالمغرب، غير أن مقاربتهما تقتضي تجاوز التفسير الاختزالي الذي يربط بين الهشاشة الاقتصادية والعنف المتطرف بعلاقة سببية مباشرة. فالمعطيات النظرية والميدانية تُبرز أن الفقر والبطالة لا يعملان بوصفهما أسبابًا حتمية للانخراط في مسارات التطرف، بقدر ما يشكّلان عوامل بنيوية كامنة، تتفاعل داخل سياقات اجتماعية ونفسية ومؤسساتية أوسع، فتُسهم في إنتاج قابلية فردية وجماعية للاستقطاب الراديكالي.

وفي هذا الإطار، يسعى هذا المحور إلى تفكيك العلاقة بين الفقر والبطالة من جهة، وتشكّل بروفايلات التطرف العنيف من جهة أخرى، من خلال تتبّع تطور مؤشرات البطالة ومقارنتها بعدد الخلايا الإرهابية التي تم تفكيكها بالمغرب، إلى جانب تحليل الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لبعض منفذي العمليات الإرهابية، بما يسمح برصد أنماط التقاطع بين الهشاشة الاقتصادية ومسارات التطرف.

كما يهدف هذا التحليل إلى توضيح أن الفقر والبطالة لا يشكّلان مفهومًا واحدًا أو وضعية متطابقة؛ إذ قد يكون الفرد عاطلًا عن العمل دون أن يعيش بالضرورة في فقر مدقع، كما قد يكون مندمجًا في سوق الشغل، لكنه يظل مندرجًا ضمن فئات الهشاشة الاقتصادية بسبب اشتغاله في مهن غير مهيكلة أو ضعيفة الدخل لا تضمن له شروط العيش الكريم ولا توفر له الأمان الاجتماعي. وهو ما يكشف عن تعدد

33- Oyefusi, A. Oil, youths, and civil unrest in Nigeria's Delta: The role of schooling, educational attainments, earnings, and unemployment. Conflict Management and Peace Science,Vol. 27, No. 4. September 2010, p. 326-346.

أشكال الهشاشة الاقتصادية، ويؤكد أن العلاقة بين الوضعية الاقتصادية والتطرف العنيف ليست علاقة خطية، بل مركّبة ومتشابكة.

أولًا: تحولات البطالة والظاهرة الإرهابية في المغرب 2003-2022

تُعدّ البطالة من بين العوامل البنيوية التي تسهم، بشكل غير مباشر، في تنامي الظاهرة الإجرامية عمومًا، والظاهرة الإرهابية على وجه الخصوص.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا الجزء إلى تحليل العلاقة بين البطالة والتطرف العنيف في السياق المغربي، من خلال تتبّع تطور مؤشر البطالة خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2022، ومقارنته بعدد الخلايا الإرهابية التي تم تفكيكها خلال الفترة نفسها، باعتبارها نموذجًا دالًا على تداخل العوامل الاقتصادية بمسارات التطرف.

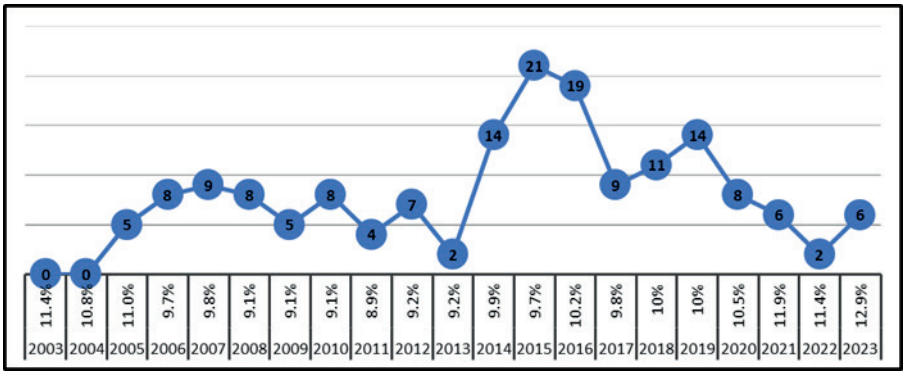

تركيب شخصي[34]

وتُظهر المعطيات الإحصائية من المبيان أن سنة 2003، شهدت تفكيك عدد من الخلايا الإرهابية المرتبطة بأحداث 16 ماي، تزامنت مع معدل بطالة مرتفع بلغ حوالي 11.4%، وهو ما يعكس سياقًا اقتصاديًا واجتماعيًا متأزمًا سبق تلك الأحداث. ورغم أن هذه العمليات لا يمكن تفسيرها بعامل البطالة وحده، فإن تزامنها مع ارتفاع مؤشرات الهشاشة الاقتصادية يكشف عن وجود بيئة اجتماعية قابلة للاختراق من قبل الخطابات المتطرفة.

34- تركيب من تقارير المندوبية السامية للتخطيط في الفترة الممتدة من 2004-2023 وبلاغات وزارة الداخلية والمكتب المركزي للأبحاث القضائية.

ويُلاحظ أنه خلال سنة 2011، التي عرفت انخفاضًا في معدل البطالة إلى حدود 8.9%، تم تفكيك أربع خلايا إرهابية فقط، وهو ما يعكس نسبيًا تحسنًا في مؤشرات الاستقرار الاجتماعي والأمني. غير أن هذا المنحى لم يستمر، إذ عرف معدل البطالة ارتفاعًا جديدًا سنة 2014 ليصل إلى 9.9%، بالتزامن مع تفكيك 14 خلية إرهابية، ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2019 إلى حدود 10%، حيث تم تفكيك 11 خلية إرهابية خلال السنة نفسها.

وتُبرز هذه المعطيات وجود توازٍ نسبي بين تطور معدلات البطالة وعدد الخلايا الإرهابية المفككة، بما يشير إلى أن الضغوط الاقتصادية قد تُسهم في تهيئة مناخ اجتماعي يسمح بارتفاع منسوب القابلية للانخراط في مسارات التطرف، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية مباشرة أو حتمية بين المتغيرين. فالبطالة، في هذا السياق، تشتغل كعامل ضاغط يُفاقم مشاعر الإقصاء وفقدان الفرص، خاصة في أوساط الشباب، ويعزز من القابلية للاستقطاب.

ومن ثم، يمكن القول إن العلاقة بين البطالة والتطرف ليست علاقة خطية أو ميكانيكية، بل علاقة تفاعلية معقّدة، تتقاطع فيها الأوضاع الاقتصادية مع عوامل نفسية واجتماعية وثقافية، من قبيل الإحباط، والشعور بالفراغ، والبحث عن الاعتراف والانتماء.

وفي هذا السياق، قد تجد بعض الفئات في الخطابات المتطرفة بديلاً رمزياً يمنحها الإحساس بالقيمة والفاعلية، خاصة في ظل انسداد الأفق الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: الفقر والبطالة كمدخل لتحليل تشكّل بروفايلات التطرف العنيف بالمغرب

لفهم الكيفية التي تتقاطع بها الهشاشة الاقتصادية مع مسارات التطرف العنيف، يقتضي التحليل الانتقال من المقاربة النظرية العامة إلى تفكيك المعطيات الميدانية المرتبطة بالفاعلين المتورطين في قضايا الإرهاب.

وفي هذا السياق، تُمثّل دراسة الخصائص السوسيو-اقتصادية لأفراد الخلايا الإرهابية مدخلًا أساسياً لرصد أنماط الهشاشة، وفهم الديناميات الاجتماعية والاقتصادية التي تُسهم في إنتاج قابلية الاستقطاب العنيف.

وفي هذا الإطار، تقدم الجداول معطيات تركيبية حول الخصائص السوسيو-اقتصادية لأفراد الخلايا الإرهابية، بما يسمح برصد أنماط الهشاشة المشتركة واختلاف تمظهراتها.

الأشخاص	السن	المستوى الدراسي	المهنة	مكان السكنى
ع.ب	29سنة	---------	مياوم	كاريان طوما ودوار سكويلة بحي سيدي مومن بمدينة الدار البيضاء
م.ع	24سنة	إبتدائي	حارس ليلي	
ح.ط	23سنة	إعدادي	بناء متدرب	
خ.ب	22سنة	إبتدائي	حلاق	
م.ح		---------		
م.ع	22سنة	---------	جزار	
أ.ع	26سنة	حاصل على شهادة في الدباغة	عاطل	
م.م	25سنة	مستوى جامعي	طالب جامعي	
ر.ش	28سنة	إعدادي	جزار	
خ.ث	22 سنة	انقطع عن الدراسة مبكرا	مياوم	
س.ع	32سنة	باكالوريا	محاسب	
ي.:	31سنة	---------	عاطل بعدما كان عامل وطرد	
ع.ط	23سنة	تكوين مهني	طالب	

تركيب الباحثة لأهم عناصر منفذي هجمات 16ماي2003

الاسم	الوضعية المهنية	الخصائص السوسيو-اقتصادية	مكان الإقامة	ملاحظات تحليلية
ع.ر	بائع متجول (عصير البرتقال)	هشاشة اقتصادية، تفكك أسري، تجربة اعتقال سابقة، ضعف الإدماج الاجتماعي	حي سيدي مومن – الدار البيضاء	يمثل نموذج الهشاشة المركبة (اقتصادية–اجتماعية–نفسية)، وتأثر بخطاب متطرف بعد تجربة السجن
ي.ح	بدون عمل قار	فقر شديد، هشاشة أسرية، تعاطي مواد مخدرة	حي سيدي مومن – الدار البيضاء	نموذج للهشاشة الشبابية المرتبطة بالإقصاء الاجتماعي والفراغ الوجودي
م.م	غير مستقر	هشاشة اجتماعية	الدار البيضاء	شارك في تفجيرات 14 أبريل 2007
ع.م	غير مستقر	هشاشة اجتماعية	الدار البيضاء	ارتباط أسري مباشر داخل الخلية
ه. د	مهندس مقيم بفرنسا	استقرار تعليمي ومهني نسبي	مكناس / فرنسا	حالة استثنائية تؤكد أن التعليم لا يشكل حصانة مطلقة ضد التطرف

تركيب شخصي لأهم عناصر العمليات الإرهابية لسنة 2007

يُظهر تحليل المعطيات المرتبطة بعناصر خلية تفجيرات 16 ماي 2003 أن الغالبية الساحقة منهم تنتمي إلى أوساط حضرية تعاني من الهشاشة والتهميش، ولا سيما أحياء «كاريان طوما» و«دوار السكويلة» بحي سيدي مومن، الذي يُعد من أكثر الأحياء فقرًا وهشاشة بمدينة الدار البيضاء. ويكشف هذا المعطى عن ارتباط وثيق بين المجال الحضري المهمّش وتشكّل بيئات اجتماعية قابلة للاختراق من طرف الخطابات المتطرفة.

ومن حيث الفئة العمرية، يتبيّن أن أغلب العناصر تتراوح أعمارهم بين 22 و32 سنة، وهي مرحلة انتقالية حساسة في المسار الاجتماعي والمهني للفرد، غالبًا ما تتسم بعدم الاستقرار، وارتفاع مستويات الإحباط المرتبط بصعوبة الاندماج في سوق الشغل، وما يرافق ذلك من شعور بالتهميش واللاجدوى الاجتماعية. أما على مستوى التعليم، فيلاحظ ضعف واضح في التحصيل الدراسي، حيث يطغى الانقطاع المبكر عن الدراسة أو الاكتفاء بمستويات تعليمية دنيا، ما يعكس محدودية الرأسمال المعرفي وضعف فرص الارتقاء الاجتماعي.

وعلى مستوى الوضعية المهنية، يشتغل أغلب المعنيين في أنشطة غير مهيكلة أو موسمية، مثل المياومة، والبناء، والحلاقة، والجزارة، أو في أعمال هامشية كالحراسة الليلية، إضافة إلى وجود حالات بطالة صريحة، من بينها حالات طرد من العمل. وتُبرز هذه المعطيات وضعية هشاشة اقتصادية مركّبة، تتسم بعدم الاستقرار المهني وغياب الأمان الاجتماعي، بما يحدّ من فرص الإدماج داخل النسيج السوسيو-اقتصادي الحضري.

وتعكس هذه المؤشرات مجتمعة حالة من الهشاشة الاجتماعية المركبة، حيث تتقاطع محدودية الدخل، وضعف التأهيل، وانسداد آفاق الحركية الاجتماعية، لتُنتج بيئة مواتية لتلقّي الخطابات المتطرفة، وتسهّل عمليات الاستقطاب الإيديولوجي، خصوصًا في ظل غياب بدائل اجتماعية واقتصادية قادرة على احتواء الإحباطات المتراكمة.

وفي السياق نفسه، شكّلت تفجيرات سنة 2007 محطة مفصلية في تطور الظاهرة الإرهابية بالمغرب، ليس فقط من حيث طبيعة الأهداف التي طالت الفضاءات المدنية، بل أيضًا من حيث التحول في الخصائص السوسيو-اقتصادية والنفسية للمنخرطين فيها. فقد كشفت هذه الأحداث عن انتقال نسبي في أنماط التجنيد، يعكس تعقّد الظاهرة وتداخل محدداتها الاجتماعية، الاقتصادية، النفسية والثقافية، بعيدًا عن المقاربات التبسيطية التي تحصر التطرف في الفقر أو الأمية وحدهما.

وفي هذا الإطار، يتكرس ما يمكن تسميته بـ«النمط الكلاسيكي للتطرف»[35]، القائم على الإقصاء الاجتماعي وانسداد آفاق الإدماج الاقتصادي، بما يجعل بعض الأفراد أكثر قابلية لتبني خطابات راديكالية تمنحهم إحساسًا زائفًا بالانتماء والاعتراف والفاعلية الرمزية.

35- سلّوم، يوسف إبراهيم. (2024). تكوين الشخصية المتطرفة: النماذج التربوية نموذجًا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص. 31–35.

غير أن خصوصية تفجيرات 2007 تكمن أيضًا في بروز حالات استثنائية، من بينها حالة «ه.د» ، الذي يتوفر على مستوى تعليمي مرتفع ووضعية مهنية مستقرة نسبيًا، وهو ما يفنّد التصورات التي تربط التطرف حصريًا بالفقر أو الأمية. وتُبرز هذه الحالة وجود أنماط أخرى من الهشاشة غير المرئية، من قبيل الهشاشة النفسية والرمزية، وأزمات الهوية والانتماء، والشعور بالاغتراب داخل مجتمعات تشهد تحولات ثقافية واجتماعية متسارعة.

وعليه، فإن تحليل الخصائص السوسيو-اقتصادية لعناصر تفجيرات 2007 يبرز بوضوح محدودية المقاربات الاختزالية التي تختزل الظاهرة في البعد الاقتصادي فقط، ويؤكد ضرورة اعتماد مقاربة شمولية متعددة الأبعاد، تدمج بين الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، والثقافية، والتربوية، بما يسمح بتطوير سياسات وقائية أكثر نجاعة، قائمة على الإدماج الاجتماعي، وتعزيز المناعة المجتمعية، وإعادة بناء الثقة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، كمدخل أساسي للوقاية من التطرف العنيف.

ثالثا: أعضاء خلية شمهروش (2018)

تُعدّ قضية خلية "شمهروش" من أبرز القضايا الإرهابية التي شهدها المغرب خلال سنة 2018، بالنظر إلى طبيعة الجريمة المرتكبة، والسياق الاجتماعي الذي أفرزها، فضلًا عن تعدد الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لأفرادها. وقد أظهرت هذه القضية بوضوح أن الظاهرة الإرهابية لا يمكن اختزالها في بعد أمني صرف، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وبأنماط التهميش والإقصاء التي يعيشونها داخل المجتمع.

ويُبيّن تحليل المعطيات المرتبطة بأعضاء هذه الخلية أن غالبيتهم ينتمون إلى فئات اجتماعية تعاني من الهشاشة الاقتصادية وضعف الاستقرار المهني، حيث تتراوح أعمارهم ما بين 20 و37 سنة، وهي فئة عمرية تُعد من أكثر الفئات تعرضًا لمخاطر البطالة، والتهميش، والفراغ الاجتماعي، خاصة في ظل محدودية فرص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويُلاحظ كذلك أن أغلبهم يزاولون أعمالًا غير قارة، أو موسمية، أو ذات دخل محدود، بينما يعاني عدد منهم من البطالة الكاملة، الأمر الذي يعكس هشاشة بنيوية واضحة في أوضاعهم المعيشية.

وفي هذا السياق، يوضح الجدول الآتي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء خلية شمهروش:

أفراد خلية "شمهروش"	السن في سنة (2019)	الحالة العائلية	المهنة
ع.ج زعيم الخلية ومنفذ العملية	26سنة	متزوج وأب لبنت واحدة.	
ي.أ منفذ العملية	28سنة	متزوج وأب لبنت واحدة،	مياوما ونجارا.
ر.أ صور الجريمة، وساعد المنفذين في إتمامها	34سنة	متزوج وأب لأربعة أبناء	حرفته نجار
ع.خ كان يعتزم المشاركة في القتل قبل أن يتراجع في اللحظات الأخيرة، ويعود إلى بيته	34سنة	متزوج وأب لابنين	حرفته رصاص
ن.ب	30سنة	أعزب	تاجر ملابس
ه.ن	28سنة	مطلق	مستخدما
ع.خ	32سنة		مسخدما
ع.د	33سنة	أب لستة أبناء	تاجر
ب.د	25سنة	أعزب	نجار
أ.ش	20سنة	أعزب	مياوماً
ع.ش	30سنة	أعزب	عاطل عن العمل
ع.ز	37سنة	متزوج وأب لبنت واحدة،	امام مسجد

س.ت	23سنة	أعزب	مستخدماً
أ.د	32سنة	أعزب	فلاح
ر.و	32سنة	متزوج وأب لثلاثة أبناء،	بائع دجاج
ع.إ	34سنة	متزوج، بدون أبناء	بائع متجول
ع.إ	30سنة	أعزب	عاطل عن العمل
ح.أ	29سنة وحرفته	أعزب	كهربائي.
ك.ز سويسري وإسباني الجنسية الملقب بـ"أبي عبد الله	26سنة	متزوج وأب لطفل	بدون مهنة
م.ش	32سنة	متوزج	مستخدم
ن.ل	27سنة	متزوج وأب لابنين	جباص
ع.و	32سنة	أعزب	بائع متجول
س.خ	34سنة	متزوج وأب لابنين	بناء
م.ب'	46سنة	متزوج بدون أبناء	خياط

تركيب الباحثة

ظهر المعطيات الواردة في الجدول أن البنية الاقتصادية لأعضاء خلية شمهروش تتسم بقدر كبير من الهشاشة وعدم الاستقرار، حيث يهيمن العمل غير القار، والأنشطة الهامشية، والبطالة، مع غياب شبه كلي لمهن تتطلب تأهيلاً عاليًا أو توفر استقرارًا اقتصاديًا دائمًا. ويكشف هذا الواقع عن هشاشة بنيوية تعكس ضعف الحركية الاجتماعية، وضيق آفاق الترقي الاقتصادي، خاصة داخل الفئات الشابة.

كما يتضح أن عددًا مهمًا من أفراد الخلية يتحملون مسؤوليات أسرية (الزواج، الأبناء)، في ظل موارد مالية محدودة، ما يفاقم الإحساس بالضغط الاجتماعي والعجز الاقتصادي، ويخلق حالة من الإحباط قد تتحول إلى أرضية خصبة لتقبل الخطاب المتطرف الذي يوظف مفاهيم الظلم، والتهميش، والانتقام الرمزي من المجتمع.

وتبرز حالة الإمام ضمن هذه الخلية باعتبارها مؤشراً بالغ الدلالة، إذ تكشف أن الانخراط في التطرف لا يقتصر على الفئات غير المتعلمة أو المهمشة اقتصاديًا فحسب، بل قد يشمل فاعلين ينتمون إلى الحقل الديني نفسه، مما يطرح تساؤلات عميقة حول فعالية التأطير الديني الرسمي، وحدود تأثيره في ظل ضغوط اجتماعية واقتصادية متراكمة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الخصائص الاقتصادية لأعضاء «خلية شمهروش» تعكس نموذجًا واضحًا لتقاطع الفقر، والهشاشة الاجتماعية، وضعف الاندماج الاقتصادي، مع قابلية نفسية وهوياتية للاستقطاب المتطرف. وهو ما يؤكد أن مكافحة التطرف العنيف تستلزم تجاوز المقاربة الأمنية الضيقة، واعتماد سياسات عمومية شمولية قادرة على معالجة جذور الهشاشة الاجتماعية، وتعزيز العدالة المجالية، وخلق فرص إدماج اقتصادي حقيقي، إلى جانب تقوية آليات الوقاية الفكرية والتربوية، بما يضمن تحصين المجتمع من الانزلاق نحو العنف والتطرف.

المحور الثالث: المقاربة الاقتصادية في مواجهة التطرف العنيف

أدركت الدولة المغربية، في سياق تطورها المؤسساتي وتراكم خبرتها في تدبير التحديات الأمنية، أن المقاربة الأمنية الصرفة لم تعد كافية لوحدها لمواجهة ظاهرة التطرف العنيف، ما دامت هذه الأخيرة تتغذّى من اختلالات بنيوية عميقة، في مقدمتها الفقر، البطالة، الهشاشة الاجتماعية، والتفاوتات المجالية. وانطلاقًا من هذا الوعي، برزت المقاربة الاقتصادية والاجتماعية كأحد المداخل الأساسية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف، باعتبارها أداة وقائية تهدف إلى معالجة الشروط الموضوعية التي تُنتج الإقصاء والتهميش، وتُضعف مناعة الأفراد والمجتمعات أمام خطاب العنف والتطرف.

في هذا السياق، لم تعد التنمية تُختزل في بعدها الاقتصادي الضيق، بل أضحت تُفهم بوصفها عملية شمولية ترمي إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي، وتقليص الفوارق المجالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يُسهم في بناء بيئة أقل قابلية للاختراق من

قبل الخطابات المتطرفة. وقد تجسّد هذا التوجه من خلال إطلاق عدد من البرامج والسياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، التي سعت إلى معالجة جذور الهشاشة بدل الاكتفاء بمقاربات أمنية ظرفية.

أولا: التنمية كأداة وقائية: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ونماذج الإدماج الاقتصادي

سعت الدولة المغربية إلى التصدي للأسباب البنيوية للتطرف العنيف، خاصة تلك المرتبطة بالفقر، التهميش، والبطالة، من خلال اعتماد مقاربة تنموية وقائية، ترتكز على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتعزيز العدالة الاقتصادية. وتُعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أُطلقت سنة 2005، إحدى الركائز الأساسية في هذا المسار، إذ رصدت لها الدولة ميزانيات ضخمة تجاوزت 47 مليار درهم خلال مرحلتها الثالثة (2019–2023)، مع التركيز على محور إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية عبر التكوين، المواكبة، ودعم المشاريع الصغيرة.

كما تم إطلاق مجموعة من البرامج موازية مثل:

- برنامج إدماج [36]
- برنامج تأهيل[37]
- برنامج «تحفيز» لتشجيع التشغيل المهيكل.[38]

36- تم إطلاقه سنة 2006 في سياق تنفيذ المخطط الوطني لإنعاش التشغيل (PNEE)، وتم إدماجه لاحقًا ضمن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015–2025، التي نصت على ضرورة توفير آليات فعالة لإدماج الخريجين الجدد في النسيج الاقتصادي. يهدف البرنامج إلى تسهيل ولوج حاملي الشهادات الجامعية والتقنية إلى سوق الشغل.

37- جاء هذا البرنامج في إطار اتفاقيات شراكة بين وزارة التشغيل ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ضمن توجه عام نحو ما يُعرف بالتأهيل السريع للفئات الهشة.

38- طار تحفيزي جديد يشمل امتيازات مالية وضريبية، خاصة إعفاءات من المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال مدة سنتين، لفائدة المقاولات التي تقوم بتوظيف شباب لأول مرة.

- برنامج «انطلاقة» لدعم[39] التمويل المقاولاتي لفائدة الشباب وحاملي المشاريع.[40]

برنامج «أوراش» الذي وفر، في مرحلته الأولى فقط، أكثر من 100 ألف فرصة عمل مؤقتة، خاصة في المناطق ذات الهشاشة العالية.[41]

لكن رغم الجهود المبذولة في إطار البرامج الاقتصادية والاجتماعية، يكشف تحليل المخرجات عن فجوة واضحة بين طموح السياسات وواقع الاستهداف.

فالفئات التي تُعد الأكثر عرضة للاستقطاب الراديكالي – من الشباب العاطل، المنقطع عن الدراسة، أو المشتغلين في القطاعات غير المهيكلة داخل الأحياء المهمّشة – تظل غالبًا خارج نطاق الاستفادة الفعلية من هذه المبادرات، أو تستفيد منها بشكل عرضي لا يؤسس لمسار استقرار اقتصادي حقيقي.

ويُعزى ذلك إلى طغيان منطق الاستهداف الكمي العام على حساب التدخل المبني على مؤشرات الخطر الاجتماعي والأمني، فضلًا عن غياب التكامل بين الفاعلين (الاجتماعيين، الاقتصاديين، الأمنيين، المحليين).

كما أن السياسات المعتمدة لا تتعامل مع الفقر كعامل محفّز محتمل للتطرف، بل كواقع اقتصادي صرف، مما يفوّت فرصة توظيف التنمية كرافعة استراتيجية لتفكيك السياقات المُنتجة للعنف.

39- يعتبر أحد أهم التدخلات العمومية التي أطلقتها الدولة المغربية سنة 2011، في سياق البحث عن حلول مبتكرة لتجاوز العراقيل التي تُعيق توظيف الشباب، لا سيما داخل القطاع الخاص. وقد جاء البرنامج كرد فعل على ملاحظات متكررة بشأن عزوف عدد من المقاولات عن تشغيل الخريجين الجدد بسبب غياب التجربة المهنية أو كلفة التشغيل المرتفعة، ما دفع الحكومة إلى اقتراح إطار تحفيزي جديد يشمل امتيازات مالية وضريبية، خاصة إعفاءات من المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال مدة سنتين، لفائدة المقاولات التي تقوم بتوظيف شباب لأول مرة.

40- يُجسّد البرامج توجهًا نوعيًا نحو الاستثمار في فئة الشباب حاملي المشاريع، باعتبارهم رافعة للتنمية المحلية ومفتاحًا للحد من الهشاشة الاقتصادية. وقد أُعلن عن البرنامج رسميًا في خطاب جلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة البرلمانية في أكتوبر 2019، وانطلق تنفيذه في فبراير 2020، تحت شعار «دعم روح المقاولة لدى الشباب»، في إطار مقاربة جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا في الوسط القروي وغير المهيكل (الخطاب الملكي، 2019).

41- يركز البرنامج على الإدماج المؤقت للفئات الهشة في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل عبر أوراش عامة مؤقتة في قطاعات متعددة مثل التربية غير النظامية، والصحة المجتمعية، والبستنة، والنظافة، والبناء الاجتماعي.

في ظل هذا القصور البنيوي، تصبح التنمية مجرّد تدخل وظيفي محدود الأثر، بدل أن تتحول إلى أداة فعّالة لتقوية المناعة الاجتماعية ضد مسارات الراديكالية، عبر بناء الثقة، وردّ الاعتبار، وتوسيع أفق الأمل لدى الفئات المهمّشة.

ثانيا: المقاربة الاقتصادية في إعادة إدماج المتطرفين

تعتمد استراتيجيات مكافحة الإرهاب، في بعدها الوقائي، على إرساء برامج لإعادة التأهيل الاقتصادي داخل المؤسسات السجنية، باعتبارها آلية أساسية لتعزيز فرص الإدماج الاجتماعي والحد من مخاطر العود إلى التطرف والعنف. فبقدر ما يُعد الفقر والهشاشة الاقتصادية من العوامل البنيوية المغذية للتطرف، فإن معالجتهما تقتضي اعتماد مقاربة شمولية تتجاوز البعد الأمني، لتشمل التأهيل المهني والدعم الاجتماعي والنفسي، بما يضمن إعادة إدماج فعالة ومستدامة بعد الإفراج.

وتُعد فئة المعتقلين المدانين في قضايا التطرف من أكثر الفئات حساسية داخل الوسط السجني، بالنظر إلى قدرتها المحتملة على التأثير في محيطها الداخلي، سواء عبر نشر الأفكار المتطرفة في أوساط نزلاء الحق العام، أو من خلال محاولات خلق تكتلات تنظيمية مغلقة تسعى إلى فرض أنماط سلوكية وتنظيمية موازية، تتعارض مع قواعد الانضباط والنظام المعمول بها داخل المؤسسات السجنية42. وهو ما يجعل من عملية التأهيل داخل السجن مدخلًا أساسيًا للحد من إعادة إنتاج التطرف داخل الفضاء السجني ذاته.

وفي هذا الإطار، أولت الدولة المغربية اهتمامًا خاصًا لإعادة تأهيل هذه الفئة، من خلال اعتماد برامج متعددة الأبعاد تقوم على التكوين المهني، والمواكبة النفسية، والدعم الاجتماعي، بما يضمن تهيئة شروط إدماج فعلي بعد الإفراج.

وتنسجم هذه المقاربة مع التوجهات الدولية، ولاسيما قواعد «نيلسون مانديلا»43، التي تؤكد أن الغاية من العقوبات السالبة للحرية لا تقتصر على الردع، بل تمتد إلى إعداد السجين للاندماج الإيجابي داخل المجتمع والحد من مخاطر العود، ويعكس هذا التوجه تحولًا في فلسفة العقوبة من منطق الزجر إلى منطق الإصلاح وإعادة الإدماج.

42- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Handbook on the Management of Violent Extremist Prisoners and the Prevention of Radicalization to Violence in Prisons. United Nations, New York, 2016.

43 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء» قواعد نيسلون مانديلا». الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2015.

ويُؤطر هذا التوجه الإطار القانوني المنظم للمؤسسات السجنية، ولاسيما القانون رقم 23.98، الذي ينص في مادتيه 122 و123 على تنظيم برامج التكوين المهني بشراكة مع القطاعات الحكومية المختصة، مع مراعاة مدة العقوبة وقابلية المستفيدين للاندماج، بما يضمن نجاعة هذه البرامج وجدواها العملية. وقد أسهمت هذه الجهود في تمكين آلاف النزلاء من الحصول على شهادات مهنية معترف بها، مما سهل إدماجهم بعد الإفراج، سواء عبر التشغيل المأجور أو من خلال المبادرة الذاتية.

وقد تجسدت هذه المقاربة كذلك من خلال برامج نوعية، من أبرزها برنامج «مصالحة»44»، الذي يُعد نموذجًا متقدمًا في إعادة تأهيل المعتقلين في قضايا التطرف، إذ يجمع بين المراجعة الفكرية، والدعم النفسي، والتأهيل المهني، بما يعزز فرص الإدماج الاجتماعي الآمن بعد الإفراج.

غير أن نجاعة هذه الجهود تظل رهينة بتجاوز الإكراهات المرتبطة بمرحلة ما بعد الإفراج، خاصة ما يتعلق بالوصم الاجتماعي، وصعوبة الولوج إلى سوق الشغل، وضعف آليات المواكبة المؤسساتية طويلة الأمد، وهو ما يفرض تعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لبناء مسارات إدماج مستدامة تسهم في الحد من مخاطر الانتكاس وتعزيز الأمن المجتمعي.

خلاصات واستنتاجات

أولًا: الاستنتاجات

1. الفقر ليس سببًا مباشرًا للتطرف العنيف، بل عامل بنيوي يتفاعل مع محددات نفسية، اجتماعية، وثقافية، ويخلق شروطًا مساعدة على الاستقطاب، خاصة لدى الفئات المهمّشة.

2. أظهرت دراسة البروفايلات المرتبطة بالخلايا الإرهابية (2003، 2007، شمهروش) أن أغلب المنخرطين ينحدرون من أوساط ذات هشاشة اقتصادية ومهنية وتعليمية واضحة، ما يرسّخ الفرضية القائلة بأن الفقر يساهم في خلق «قابلية للتطرف».

44-للاطلاع أكثر على البرنامج، على الصفحة الرسمية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج www.dgapr.gov.ma
والموقع الرسمي لمركز مصالحة: www.centremoussalaha.gov.ma

3. تُشكّل البرامج الاقتصادية والاجتماعية مثل «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، و«أوراش»، أدوات مهمّة من حيث المبادرة، لكنها لا تستهدف خطر التطرف بشكل مباشر، ولا تُصمَّم في إطار استراتيجية وقائية شاملة.

4. المرحلة الأضعف في المقاربة الحالية تظل هي ما بعد الإفراج عن المتورطين في قضايا التطرف، حيث يواجهون إقصاءً وظيفيًا ومجتمعيًا، ما يُهدد بانتكاسات محتملة.

ثانيا: توصيات

1. دمج البُعد الوقائي من التطرف داخل السياسات التنموية والبرامج الاقتصادية، عبر توجيه مباشر للفئات والمجالات عالية الهشاشة بناءً على معطيات اجتماعية وأمنية.

2. إنشاء مؤشرات وطنية لقياس الأثر الوقائي للبرامج الاقتصادية، تشمل الاندماج الاجتماعي، الإحساس بالانتماء، واستعادة الثقة في الدولة، وليس فقط مؤشرات التشغيل أو التمويل.

3. إحداث آلية دائمة لمواكبة العائدين من التطرف بعد الإفراج، تضم مؤسسات الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، تُوفّر دعمًا اقتصاديًا، ومرافقة نفسية، وضمانات قانونية للإدماج.

4. تطوير التنسيق المؤسساتي بين الفاعلين الأمنيين، والاجتماعيين، والاقتصاديين، من خلال إنشاء وحدات محلية للاستباق المجتمعي، تُحدّد المناطق الحمراء وتُفعّل فيها برامج مستهدفة للوقاية.

5. دعم البحث العلمي الأكاديمي حول العلاقة بين الفقر والتطرف العنيف، وتحفيز إنتاج المعرفة الميدانية التي تُسهم في تطوير السياسات العمومية المبنية على الأدلة.

المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي على إثر أحدا 16ماي الإرهابية 14ربيع الأول 1424هـ الموافق 29ماي 2003م. خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس. المجلد الثاني2005-2002. وزارة الثقافة والاتصال.
- القانون رقم 86.14 القاضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 03.03، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.125 بتاريخ 11 غشت 2014، الجريدة الرسمية عدد 6322 بتاريخ 1 أكتوبر 2015.
- أمارتيا سن. فكرة العدالة. ترجمة مازن جندلي. بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون. 2010.
- بيير بورديو. بؤس العالم: رغبة الإصلاح. الجزء الأول. ترجمة محمد صبح. مراجعة لفيصل دراج. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 2010.
- التشريع المغربي في مجال الحكامة الأمنية. مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية. مطبعة البيضاوي. الرباط. 2010.
- سلّوم، يوسف إبراهيم. تكوين الشخصية المتطرفة: النماذج التربوية نموذجًا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.
- طلال أسد. عن التفجيرات الانتحارية. ترجمة فاضل جتكر. المركز الثقافي العربي. الدارالبيضاء. 2008.
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء «قواعد نيسلون مانديلا». الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2015.
- الكتاب الأبيض عن الإرهاب في المغرب. منشورات الفريق للدراسات الإقليمية والاقاليم الصاعدة. طوكيو. 2015.
- محمد مصباح. الجهاديون المغاربة جدل المحلي والعالمي. مركز الجزيرة للدراسات2021.

- مجلة إدماج العدد الأول يونيو 2020. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برنامج محاربة الفقر في العالم القروي، المملكة المغربية، غشت 2005.
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحليل وتوصيات تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إحالة رقم 2013/2.
- المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي 2022.
- المجلس الأعلى للحسابات، تقرير تقييم البرامج المندرجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الرباط، 2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Becker, Gary S. (Crime and Punishment: An Economic Approach. In: Becker, G. S., The Economic Dimensions of Crime. Chicago: University of Chicago Press.
- Gold David Economics of Terrorism. Graduate Program in International Affairs, New School University.
- Richardson, L. What Terrorists Want: Understanding the Enemy, Containing the Threat. New York: Random House. 2007
- Roy Olivier The Politics of Chaos in the Middle East. New York: Columbia University Press. 2008
- Sageman Marc Understanding Terror Networks. Philadelphia: University of Pennsylvania Press. 2004
- Abadie, A. (2004). Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism. National Bureau of Economic Research.
- Caruso, R., & Gavrilova, E. (2012). Youth unemployment, terrorism and political violence: Evidence from the Israeli–Palestinian conflict. Peace Economics, Peace Science and Public Policy, 18(2).
- Dalgaard-Nielsen, A. (2010). Violent Radicalization in Europe: What We Know and What We Do Not Know. Studies in Conflict & Terrorism, 33(9).

- Krueger, A. B., & Malečková, J. (2003). Education, Poverty, and Terrorism: Is There a Causal Connection? Journal of Economic Perspectives, 17(4), 119–144.
https://doi.org/10.1257/089533003772034925
- Mitra, S. (2008). Poverty and Terrorism. The Economics of Peace and Security Journal, 3(2).
- Piazza, J. A. (2006). Rooted in Poverty? Terrorism, Poor Economic Development, and Social Cleavages. Terrorism and Political Violence, 18(1), 159–177.
https://doi.org/10.1080/095465590944578
- Goldstein, K. (2005). Unemployment, Inequality and Terrorism. Undergraduate Economic Review, 1.
https://digitalcommons.iwu.edu
- Ismail, A., & Amjad, S. (2014). Cointegration-Causality Analysis between Terrorism and Key Macroeconomic Indicators. International Journal of Social Economics, 41(8), 664–682.
- Oyefusi, A. (2010). Oil, Youths, and Civil Unrest in Nigeria's Delta. Conflict Management and Peace Science, 27(4), 326–346.
- Jefferson, P. N., & Pryor, F. L. (1999). On the Geography of Hate. Economic Letters, 65(3).
https://doi.org/10.1016/S0165-1765(99)00164-0

تقارير ومنشورات دولية

- United Nations Development Programme (UNDP). (2016). Preventing Violent Extremism through Inclusive Development and the Promotion of Tolerance.
https://www.undp.org
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2016). Handbook on the Management of Violent Extremist Prisoners and the Prevention of Radicalization to Violence in Prisons. New York.

- World Bank. (2022). Morocco Economic Monitor: Resilience Amid Global Turbulence. Washington, DC. https://documents.worldbank.org
- Cramer, C. (2010). World Development Report 2011: Conflict, Security and Development. Open Knowledge Repository. https://openknowledge.worldbank.org

مصادر تحليلية وتقارير خاصة

- Meleagrou-Hitchens, A. (2012). Al-Shabaab: Recruitment and Radicalization in Kenya. ICSR. http://icsr.info
- Drew, M., & Norman, J. Refugee Youth, Unemployment and Terrorism: Myth and Reality. Forced Migration Review. https://www.fmreview.org

المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج www.dgapr.gov.ma
- الموقع الرسمي لمركز مصالحة: www.centremoussalaha.gov.ma
- الموقع الرسمي للوزارة العدل، https://justice.gov.ma
- الموقع الرسمي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان www.cndh.ma